وكذا لو قال خرجت من هذا العبد ليس له ان يدعي ولو قال ابرأتك عن هذا العبد ثم ان العبد
ولد بعده فهو له ويكون ذلك ابراء عن ثمار العبد رجل وهب ارضا من تركة ابيه وسلم
فجاءت امرأة الميت وادعت في الموهوب انه ارض ارضها وان الورثة ضمنوا الميراث وان الواهب
وقفت في شيء وان المواهب وهب الارض لهذه وادعى الموهوب له عن فاطمة البينة
على ما ادعى وطلب يمين المرأة فحلفت له ان يحلف سائر الورثة بعد ذلك قال الشيخ الامام
ابو بكر يحمل الفضل ليس له ان يحلف سائر الورثة لان المرأة لما حلفت فلها الحصة كانت
شاع تحمل القسمة فلم تصح القسمة ولا تحلف سائر الورثة رجل ادعى عبدا في يد رجل
فانكر المدعى عليه فاستحلف فنكل فقضى القاضي عليه فنكول ثم ان المدعى عليه اقام البينة
شهدوا انه كان اشترى العبد من المدعي قبل ذلك ذكر في المنتقى انه لا تقبل هذه البينة الا
ان يشهدوا بالشراء بعد القضاء ولو ان رجلا اشترى عبدا ثم ادعى عيبا فاستحلف البائع
فنكل وقضى القاضي عليه بالنكول ثم ان البائع اقام البينة ان البيت ترك اليه من ذلك البيت
قبل ستة اذا ادعى البراءة بعد النكول الدين وادعى المغصوب عن صاحب القصاص بعد النكول
القصاص سمع ولا يسمع دعوى البراءة عن العيب بعد النكول في قول ابي حنيفة ويسمع في
قول ابي يوسف رجل ادعى على رجل انه نقض حائطا له وشهد شهود بذلك فان جنس
طول الحائط وعرضه جازت شهادتهم وان يذكروا قيمة ولا يشترط ذكر القيمة رجل ادعى
على رجل ان عبدا الصغير اتلفه عليه شيئا واراد القاضي ان يستحلف المولى كيف يستحلفه في
القيم ما يعلم ان عبدك هذا استهلك كذا او ما يعلم ليس له عبدك شيء من هذا الوجه الذي
يدعي قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل مسائل اصحابنا في النوادر مضطربة وعند
الفضل في بعضها يحلف على نفس المدعوى وفي بعضها تحلف ما يعلم حق من الوجه
الذي يدعي وقد ذكرنا جنس هذه المسائل في ولد هذا الباب رجل ادعى على رجل انه
ضمنت لي عن فلان كذا درهما فقال المدعى عليه ليس لك علي هذا المال ولم يقل اضمن لك
حلف قالوا يحلف ما له عليك هذا المال من الوجه الذي يدعي قال ابو يوسف ان
عرض القاضي بان يحلفه على الحاصل او يحلفه ما ضمنت رجل مات وله على
رجل الف درهم فقدم ابن الميت الزعيم الى القاضي وادعى عليه الدين فالوا يحل للزعيم ان
يدفع اليه الابن موت الاب ان يحلف ما لهذا عليه شيء وعلى الوارث ان يحلف ان ابي ما
الرجل الف درهم الوكيل بالخصومة اذا ادعى دينا للموكله على رجل واراد ان يحلف المدعى
عليه فقال المدعى عليه للوكيل احضر موكلك حتى يجمع كل ما يدعي علي لا حلف ليس له ذلك
وكذا الرجل اذا خاصم رجلا في شيء فقال المطلوب للقاضي ان هذا المدعي يريد ان
يجمع دعاويه حتى انظر فيه فاقض بما تحب ان اراه واحلف فيما يتوجه علي اليمين قالوا ان نجيبه
من الاربع امرة بذلك ولا يجبر وقال الفقيه ابو جعفر ان عرف القاضي المدعي بالمماطلة
حتى يجمع دعاويه وانما يكون كذلك اذا مره وقال ابو نصر اذا كان الرجل على رجل دعاوى
معروفة لا يحلفه القاضي على كل شيء بل يامره حتى يجمع دعاويه ويحلفه بيمين واحد
اذا حلف الحاكم المحكم رجلا لا يحلفه القاضي ثانيا ان كان عالما بما استحلفه

اذا طلب المدعي عين المدعى عليه في شيء فقال المدعى عليه اخرج لي اسة حسابك لانظر فيه فقال
المدعي عليه اخرج وطلب من القاضي ان يحلفه قالوا ان امر القاضي بان يخرج فهو حسن ولا يجبر
كما لو طلب المدعى عليه من القاضي ان يحلفه قالوا ان يسال المدعي مزايي وجه يدعي على هذا
هذا المال ان يسأله القاضي عن ذلك فهو حسن وان لم يفعل لا يجبره القاضي على ذلك كذلك
هذا رجل ادعى مالا على رجل فاخرج صكا بانه اقر المدعى عليه بذلك المال للمدعي فقال
المدعى عليه ان المدعي قد ردها علي واراد ان يحلف المدعي عليه يمين وكذلك قد افتى
البيع مع دعواه ولو ان يحلف على ذلك عين في يد رجل ادعاها رجلان كل واحد منهما
على حدة فحلفه القاضي لاحدهما فنكل وقضى ثم اراد الآخر ان يحلفه ان كان الثاني يدعي
ملكا مطلقا او يدعي الشراء من المدعى عليه لا يحلفه الثاني لان نكول المقضي له لا يكون حجة
الثاني بعد ما ثبت الاول لا يصح نكوله الثاني على الاول ولا يبطل ذلك القضاء وان كان الثاني
يدعي عليه غصبا حلفه لانه لو نكل للثاني يقضى له البينة يحلفه رجل ادعى دارا في يد
رجل ولا بينة للمدعي فاراد ان يحلف المدعى عليه على البتات قال ذو الايدي ان ورثتها
من ابي وعلى الوارث اليمين على العلم فانا اطلب على العلم قالوا للذي ايدي ان يحلف المدعي ما يعلم
انها وصلت اليه من قبل ابيه قال ان حلف المدعي بعد ذلك حلف المدعى عليه على البتات وان
نكل المدعي حلف المدعى عليه بعد ذلك على العلم ما له ما يعلم انها للمدعي بملكة عين ما ادعى فيها
دور لقوم ادعى رجل فيها طريقا وانكر صاحب السكة كان له ان يحلفهم ان لم يكن فيهم
ايتام صغارا ووقف فاذا حلف واحد منهم سقط اليمين عن الباقين وان نكل هذا الواحد
حلف الباقون وان كان فيهم صغارا واوقف فلا عين عليهم رجل مات وادعى بعض ورثته
لا يهم على رجل دينا واستحلفه وحلف ثم حضر وارث اخر ليس للقاضي ان يحلفه لان الوارث
قائم مقام المورث والمورث لا يحلفه الامر رجل ادعى على عبد محجور عليه مالا
لا استحلفه قال الفقيه ابو جعفر ليس له ان يذهب بالعبد الى باب القاضي بغير اذن
المولى لما فيه من شغل العبد عن خدمة المولى في ملك الساعة ولكن لو وجده في مجلس القاضي
كان له ان يحلفه رجل ادعى على ميت دينا فاحضر ورثته واحدا فانكر فاستحلف على
العلم فحلف ثم اراد المدعي ان يستحلف واحدا اخر كان له ذلك لان الناس تفاوتون في
اليمين ولان الوارث يستحلف على العلم وعلم الاول بدين الميت وعلم الثاني رجل
ادعى على رجل الف درهم والمدعى عليه يعلم انها في ذمته اذا لو اقر لا لف وادعى
الاجل وانكر الاجل يطالبه بالالف حالة والجملة في ذلك ان يقول للقاضي سله
انها موجلة او محلة فان سأله فقال هي حالة وطلب يمين المدعى عليه كان للمدعى عليه
ان يحلف بالله ما له علي هذه الالف التي يدعي ولو حلف بالله ما له علي الا ذا هذه الالف
التي يدعي كان صادقا في يمينه ولو كان عليه الف حالة وهو معسر لا يسعه ان يحلف بالله ما له
على هذه الالف التي يدعي جزم لو حلف بالطلاق ليس على الا الف وهو معسر يقع الطلاق
ولو كان عليه الف موجل فحلف بالله ما له اليوم قبله حق قالوا ان لم يكن من قصده ايراد الحالة
على المدعي وانما يريد بهذا دفع المطالبة بوجه لا يكون به باس ولا ينبغي للقاضي ان يكتفي

Copyright © University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)